الجمهورية

الأربعاء 19-12-2012 العدد 536

لجنة الإتصالات تطلب وثائق «المحطة الأميركية»

طلبت لجنة الإعلام والاتصالات من وزارة الاتصالات تزويدها كل المستندات والوثائق المتعلقة بما ينشر عن طلب الجيش الأميركي إلى الهيئة الناظمة للاتصالات، منحه رخصة إقامة محطة اتصالات ضخمة على الأراضي اللبنانية.

«أميركا لم تراع الأصول القانونية في طلبها» (ريشار سمّور)

ناقشت لجنة الإعلام والاتصالات، في جلسة عقدتها أمس في مجلس النواب، برئاسة النائب حسن فضل الله مشروعاً مقدماً من النائبين جمال الجراح وغازي يوسف لتعديل القانون 140 في اتجاه السماح للأجهزة الأمنية بالحصول على داتا الاتصالات.

وأعلن فضل الله أنّ تسليم قاعدة البيانات، أي داتا الاتصالات إلى الأجهزة الأمنية يخضع لموجبات قانون حماية حرية التخابر، وبالتالي لا يمكن تسليمها كاملة إلى لأجهزة الأمنية إلا وفق آلية محددة تحدد حجم الداتا التي تسلم، وإذا كان هذا القانون لا يلبي المتطلبات نذهب الى تعديله وليس الى مخالفته".

وشدد على أنّ "الحكومة ووزارة الاتصالات معنيتان بتنفيذ المراسيم التطبيقية للقانون النافذ، فلا الوزارة ولا الحكومة مخولة أو مسموح لها بمخالفة القانون بذريعة انه لا يلبي، أو أنه ناقص او ما شابه ذلك، فالآلية الدستورية تفرض التعديل داخل المجلس النيابي". أضاف: "لكن للأسف، زملاؤنا الذين تقدموا بهذا الاقتراح لم يحضروا الجلسة، وبالتالي عطلوا إمكان البدء بمناقشته"، مستغرباً غيابهم "فإذا كان هناك حرص من هؤلاء الزملاء فليتر جم داخل المجلس النيابي، من خلال مناقشة إما هذا الاقتراح أو تعديل القانون".

وتوقف فضل الله في هذا المجال عند "طلب خطير بكشف مضمون الاتصالات والإنترنت والرسائل النصية (...) وحسنا فعلت الحكومة ووزارة الاتصالات لأنهما رفضتا هذا الطلب، وتراجع من كان وراء هذه الطلبات لأنهم وجدوا أن هذا الأمر لا يمكن أن يمر في لبنان".

ورأى فضل الله أن "الشهية مفتوحة على قطاع الاتصالات"، وأسف في هذا الإطار للإفراج عن عملاء العدو الإسرائيلي "بطريقة مهينة للأمن الوطني ومهينة للبلد"، مستغرباً كيف يمر هذا الموضوع بهذه الخفة ولا نسمع من يعترض".

نستغرب غياب زملائنا عن مناقشة قانون الحصول على «الداتا»

وسأل: "ما هي خلفية الإفراج عن هكذا عملاء ولمصلحة من؟ وهل هناك من يعمل لهذا الموضوع من الخارج ويضغط على الداخل؟ أم أن هناك في الداخل من يضغط على القضاء؟ محمّلا القضاء "مسؤولية أن يعيد الصدقية الى نفسه".

وانتقد فضل الله أيضاً ما ينشر عن محطة اتصالات عسكرية – أميركية ورسائل وجهت إلى الهيئة المنظمة في وزارة الاتصالات لتركيب هذه المحطة، فطلب من وزارة الاتصالات "برسالة رسمية وجهناها إليها اليوم تزويد اللجنة كل المستندات والوثائق المتعلقة بهذا الأمر، وأن تعطينا ما هي الحالات المشابهة لهذا الطلب".

وإذ سأل: "ما هو الإطار القانوني الذي اعتمدته الشركة الأجنبية في هذا الطلب؟ أكد أنّ "الأمر يتعلق بأي شركة أجنبية سواء أكانت تعمل لحساب الجيش الأميركي أو لحساب أي دولة او لحساب أي جهة تجارية ولها علاقة بعالم الاتصالات؟ فهل يحق لأي شركة أجنبية أن تخاطب مباشرة الهيئة المنظمة أو وزارة الاتصالات؟ أم ان هناك آليات وأصول يفترض اعتمادها؟

وشدد على أنّ الأصول تقضي أن يحصل الطلب "عبر وزارة الخارجية، وهذا الأمر لم يتم على الإطلاق وبالتالي حتى الإطار القانوني في هذا الموضوع غير موجود".

وأعلن أنّ اللجنة ستبحث في الموضوع في جلسة جديدة تعقدها الخميس المقبل في انتظار الحصول على أجوبة وحضور الوزير المختص، كما سنسأل وزارة الخارجية هل ان الطلبات هذه تمر عبرها في إطار الأصول القانونية والدستورية. ■

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"